

ان فصلنا  
 فيرسله ولا يجهي انما ان فصلنا على الكون الاول سكوت وهو مجرد لا يتحقق به  
 بل انما يتحقق بالحصول الثاني والثالث وهكذا اولاً اقل من انه يتحقق بالحصول  
 فليس يكون هذا الحصول بمجرد سكوتنا اجاب بان اللبس امر لا يتعلق بالسكون  
 غير منزهة عنه اي واذا كان كذلك قلنا امتناع في ان يسبق الحصول الاول بمجرد سكوتنا  
 لعدم اشتراط اللبس كقولنا على الخالي ان عدده اعتبار اللبس في السكون  
 خلاف العرف والذفة اذ قال في المقاصد بعد قولنا واللبس امر لا يتعلق بالسكون غير  
 مشروط فيه وان هذا بول ما قاله التمس ذاته سكوت في حكم الحركة حيث لم يكن مسوقاً  
 بحصول اخر في ذلك الحيز وعلى هذا لا يتم ما ذكر في طريق الحصر بل طريقه ان يقال  
 ابداً بتحقق هذه على كلام الاستاذ واسطة ذلكست حركة ولاستكوناً تحت ولا اجتماعاً  
 ولا افتراقاً بل هي كون في حكم الحركة وتبقى الاقسام خمسة وهذا ما نشأ عن جعل  
 الحصول الاول سكوتاً لكونه مما لا يحصل الثاني وعدم اشتراط اللبس في الاول  
 في طريق الحصر فقد حذف الحيز من كلامه ثم المقاصد وجه العدول عن الطريق الاول  
 الى الثاني وهو لولم كون الحصول الاول سكوتاً في حكم الحركة وهو خلاف ما يكلام ونسب  
 للانتماء وتعيين المبرم وهو لا فسكون اي والاكتفاء حصول اولاً في حيزاً بان كان  
 حصولاً ثانياً في حيز اولاً وحصول اولاً في حيز اولاً فهو كون وعلى هذا يكون الحصول  
 الاول في الحيز الاول سكوتاً فيفضل في السكون الكون في اول زمان الحدود  
 كما قال فان قلت هو كون على كل من الطريقين فما وجه تسمية الطريق الثاني اولي قلت  
 على الطريق الاول ايجب لوجه في السكون لدعوى الممانعة وعدم اشتراط اللبس  
 وعلى الطريق الثاني لا يحتاج لذلك لانه مفهوم السكون هنا اولاً في المقاصد بعد قوله  
 في حيز في السكون الكون في اول زمان الحدود وتخرج الاكوان المتلاحقة في الاحراز  
 المتلاحقة اعني الاكوان التي هي احراز الحركة فلا تكون الحركة مجموع سكنات وذلك  
 لانه لا يلزم من عدم اعتبار اللبس في السكون ان يكون عبارة عن مجرد الحصول في  
 الحيز غير اعتبار قيد يحجزه عن احراز الحركة المهم الا ان يسبق ذلك على ان الكون الاول  
 في الحيز الثاني مماثل للكون الثاني فيه وهو كون وفقاً لذلك الاول ويكون هذا  
 الزاكن الميقول بنقل الحصول الاول والثاني في الحيز الثاني والترجم القاصي ذلك

وذهب

ان فصلنا  
 فيرسله ولا يجهي انما ان فصلنا على الكون الاول سكوت وهو مجرد لا يتحقق به  
 بل انما يتحقق بالحصول الثاني والثالث وهكذا اولاً اقل من انه يتحقق بالحصول  
 فليس يكون هذا الحصول بمجرد سكوتنا اجاب بان اللبس امر لا يتعلق بالسكون  
 غير منزهة عنه اي واذا كان كذلك قلنا امتناع في ان يسبق الحصول الاول بمجرد سكوتنا  
 لعدم اشتراط اللبس كقولنا على الخالي ان عدده اعتبار اللبس في السكون  
 خلاف العرف والذفة اذ قال في المقاصد بعد قولنا واللبس امر لا يتعلق بالسكون غير  
 مشروط فيه وان هذا بول ما قاله التمس ذاته سكوت في حكم الحركة حيث لم يكن مسوقاً  
 بحصول اخر في ذلك الحيز وعلى هذا لا يتم ما ذكر في طريق الحصر بل طريقه ان يقال  
 ابداً بتحقق هذه على كلام الاستاذ واسطة ذلكست حركة ولاستكوناً تحت ولا اجتماعاً  
 ولا افتراقاً بل هي كون في حكم الحركة وتبقى الاقسام خمسة وهذا ما نشأ عن جعل  
 الحصول الاول سكوتاً لكونه مما لا يحصل الثاني وعدم اشتراط اللبس في الاول  
 في طريق الحصر فقد حذف الحيز من كلامه ثم المقاصد وجه العدول عن الطريق الاول  
 الى الثاني وهو لولم كون الحصول الاول سكوتاً في حكم الحركة وهو خلاف ما يكلام ونسب  
 للانتماء وتعيين المبرم وهو لا فسكون اي والاكتفاء حصول اولاً في حيزاً بان كان  
 حصولاً ثانياً في حيز اولاً وحصول اولاً في حيز اولاً فهو كون وعلى هذا يكون الحصول  
 الاول في الحيز الاول سكوتاً فيفضل في السكون الكون في اول زمان الحدود  
 كما قال فان قلت هو كون على كل من الطريقين فما وجه تسمية الطريق الثاني اولي قلت  
 على الطريق الاول ايجب لوجه في السكون لدعوى الممانعة وعدم اشتراط اللبس  
 وعلى الطريق الثاني لا يحتاج لذلك لانه مفهوم السكون هنا اولاً في المقاصد بعد قوله  
 في حيز في السكون الكون في اول زمان الحدود وتخرج الاكوان المتلاحقة في الاحراز  
 المتلاحقة اعني الاكوان التي هي احراز الحركة فلا تكون الحركة مجموع سكنات وذلك  
 لانه لا يلزم من عدم اعتبار اللبس في السكون ان يكون عبارة عن مجرد الحصول في  
 الحيز غير اعتبار قيد يحجزه عن احراز الحركة المهم الا ان يسبق ذلك على ان الكون الاول  
 في الحيز الثاني مماثل للكون الثاني فيه وهو كون وفقاً لذلك الاول ويكون هذا  
 الزاكن الميقول بنقل الحصول الاول والثاني في الحيز الثاني والترجم القاصي ذلك

وذهب الي ان الكون الاول في الحيز الثاني وهو الحصول فيه كون الكون الثاني فان  
 قيل الحركة ضد السكون فكيف يكون نفسه او مركبة منه اجاب بان النصف اولين  
 بين الحركة والسكون مطلقاً بل بين الحركة من الحيز والسكون فيه واما بين  
 الحركة في الحيز والسكون فملاً تقابراً فعلا من التضاد لانها عبارة عن الكون  
 الاول فيه وهو مماثل للكون الثاني الذي هو كوناً بتفاقه وواضح منه في الواقع  
 وهو ليست الحركة والسكون متضادين على الاطلاق بل الحركة من الحيز ضد  
 السكون منه اذ لا يتصور اجتماعهما اصلاً واما الحركة الى الحيز فلا نشأ في السكون  
 فيه فانها نفس الكون الاول فيه وذلك لان الحيز من الحيز السابق عليه عين  
 الحصول فيه وهو اي الكون مماثل للكون الثاني فيه وانه ان الكون الثاني في حيزه  
 باتفاق فكذلك هذا ان الكون الاول لان المماثلين لا يتخلفان اذ هو محذور ما ذكره  
 وطما ذكر في من التقسيم السابق في قوله لان حصول الجوهر في الحيز اما ان يعتبر  
 الا في وقتها منه ثم يعرف السكون بانه الحصول الثاني في وقتها بسطاً لا استيفاد  
 من تعريف الحركة على نحو ما ذكرنا سابقاً وان بعد البرتب عليه قوله لكن الا في ذلك  
 هذا الاول في المقاصد بعد ذلك كلامه كثر ساقه بعدما قلنا عنه هكذا ينبغي في  
 طريق الفلاسفة انه فيراد بالحركة الحيزاً متوسطاً بين المبدأ والمتمهي بحيث  
 يكون حاله في كل انما على خلاف ما قبله وما بعده وقدر ان هذا الامر لم هو هو المبدأ  
 من المبدأ والمتمهي والمنكسرون بالنظر الى الاول قالوا انها حصول في الحيز بعد حصول  
 في حيز اخر وبالنظر الى الثاني انها حصولات متعاقبة في احيان متلاحقة وهي  
 بالاضافة الى الحيز السابق خروجا واللاحق دخولاً ثم منهم من يسمي هذا الحصول  
 سكوتاً من غير ان يعتبر في سماعه اللبس والحصول بعد الحصول في حيز واحد  
 فكانت الحركة بالمعنى الاول سكوتاً والمعنى الثاني مجموع سكنات وكان الحصول  
 في اول زمان الحدود سكوتاً ومنهم من اعتبر ذلك وفقد السكون بالحصول في حيز  
 بعد الحصول فيه فممكن الحركة ولا احرازها ولا الحصول في ان الحدود سكوتاً ان لم  
 العبارة ان السكون هو الحصول الثاني من الحصول في حيز واحد فيكون الاول  
 الحيز في حيزه من هذا الكلام وطهر ان لهم في تعريف الحركة والسكون طريقين